سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

أكثر من ١١ قتيلاً في خرق القوات النّظامية السّورية وحلفائها للتهدئة أثناء سير المفاوضات في محافظة درعا

القصف وقع في الريف الشرقي للمحافظة في الفترة ما بين الأول من تموز/يونيو 2018 وحتى السادس منه

عن منظّمة سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة:

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة هي منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية. تضمّ العديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من السوريين والسوريات على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، كما تضمّ في فريقها المؤسس أكاديميين من جنسيات أخرى.

تعمل المنظمة من أجل (سوريا) التي يتمتع فيها جميع المواطنين والمواطنات بالكرامة والعدالة وحقوق الإنسان المتساوية.

أكثر من 11 قتيلاً في خرق القوات النّظامية السّورية وحلفائها للتهدئة أثناء سير المفاوضات في محافظة درعا

القصف وقع في الريف الشرقي للمحافظة في الفترة ما بين الأول من تموز/يونيو *2018* وحتى السادس منه

قتل ما لا يقل عن 11 شخصاً بينهم نساء وأطفال بقصف للقوات النّظامية السّورية وحلفائها على مناطق عدة في محافظة درعا جنوبي سوريا، وذلك خلال الفترة ما بين **بدء المفاوضات والتوصل لاتفاق نهائي** حول مصير تلك المناطق، في الأول من تموز/يونيو 2018 وحتى السادس من الشهر ذاته، حيث جاء القصف خرقاً للهدنة والتهدئة المُعلن عنها من أطراف التفاوض.

وتعرضت بلدة أم المياذن لغارة جوية يعتقد أنها من طائرات حربية روسية أسفرت عن مقتل متطوع في الدفاع المدني السوري يوم 6 تموز/يونيو 2018، كما تعرضت بلدة صيدا لغارات جوية من طائرات القوات النظامية والروسية اسفرت عن مقتل أربعة أطفال وامرأتين، وفي الرابع من الشهر ذاته في بلدة اليادودة قتل شخص جراء قصف بالبراميل المتفجرة، وذلك بحسب ما نشر الدفاع المدني السوري في محافظة درعا، كما أحصى قصفاً بصواريخ أرض أرض على الأحياء الخاضعة ليسطرة الفصائل المعارضة في مدينة درعا وقصفاً جوياً على بلدات ومدن طفس وصيدا وأم المياذن واليادودة والنعيمة.

صورة القتيل: سليمان محمد المفعلاني. المصدر: الدفاع المدني السوري.

من جهته، نشر "مكتب توثيق الشهداء في درعا" حصيلة قتلى سقطوا جراء قصف للقوات النظامية السورية وروسيا خلال فترة المفاوضات، حيث وثق مقتل أربعة مدنيين في 6 تموز/يونيو 2018، وثمانية آخرين بقصف استهدف مناطق بالريف الشرقي للمحافظة في الخامس من الشهر ذاته، وثلاثة مدنيين بينهم امرأة بقصف جوي أيضاً على الريف الشرقي في الثاني من الشهر ذاته، وستة مدنيين بينهم ثلاث نساء في قصف مماثل في الأول من الشهر ذاته.

وقال الباحث الميداني في سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، إن سيطرة القوات النّظامية المتسارعة على مدن وبلدات الريف الشرقي وعدم توفر خدمة الإنترنت سببت صعوبات في تصوير وتوثيق جميع الاستهدافات والقتلى في المنطقة، كما أن معظم الناشطين المحلين والإعلاميين كانوا ومازالوا ملاحقين من قبل القوات النظامية والأهالي في المناطق التي سيطرت عليها القوات النظامية يتخوفون من نشر أي معلومات متعلقة بأعداد القتلى والعثور على جثث عائلات تحت أنقاض القصف.

ومن جانبه، أكد العميد "إبراهيم الجباوي" المتحدث باسم "غرفة العمليات المركزية" التي خاضت المفاوضات مع الوفد الروسي حول الريف الشرقي في محافظة درعا، في حديث مع سوريون من أل الحقيقة والعدالة يوم 11 تموز/يونيو 2018 أن القصف الذي حدث أثناء المفاوضات هو انتهاك لكل الاتفاقات وخرق للاتفاق المبرم مع الروس، حيث أنهم أعلنوا هدنة وتهدئة أثناء سير عملية التفاوض إلا أنهم والقوات النظامية قاموا بالقصف.

وتابع: "المفاوضات لم تكن مفاوضات بالمعنى الحقيقي للكلمة كانت عبارة عن إملاء شروط وقرارت تحت التهديد للفصائل المعارضة، حيث قالوا إما ان تقبلوا بالشروط وإما ان نقتلكم، لم يكن هناك سماع للطرف الآخر المفاوض (وفد الفصائل)".

صورة مأخوذة من القناة الرسمية "تلغرام" لغرفة العمليات المركزية في الجنوب السوري والتي تضم فصائل المعارضة السّورية المسلحة (الجيش السوري الحر وفصائل إسلامية).

وكانت المفاوضات حول مصير الريف الشرقي لمحافظة درعا بدأت في 30 حزيران/يوليو 2018، حيث تشكلت لجنة من شخصيات مدنية وعسكرية لتفاوض وفداً روسياً حول تسليم المنطقة، لكن الشخصيات المدنيّة انسحبت بعد خوض جولة مفاوضات واحدة في 1 تموز/يونيو 2018، واستمر ممثلوا الفصائل العسكرية المعارضة بالتفاوض ليعلنوا في الرابع من الشهر ذاته فشل المفاوضات وذلك عبر حساب "العمليات المركزية في الجنوب" على تطبيق تلغرام، لتعاود القوات النّظامية والروسية قصف الريف الشرقي واستمرار العمليات العسكرية البرية لها، ليتم استئناف المفاوضات في السادس من الشهر ذاته ويتوافق الطرفان على اتفاق ينص **على :**

وقف إطلاق النار وبدء الفصائل المعارضة تسليم سلاحها الثقيل تدريجياً مقابل انسحاب القوات النظامية السورية من بلدتي الجيزة والمسيفرة وقريتي السهوة والكحيل وعودة المهجرين إليها بضمانة روسية، كما تضمن تسلّم النظام

وقوات روسية كامل الحدود مع الأردن وإدارة معبر نصيب و"الطريق الحربي"[1] إضافة إلى نقاط التماس مع "جيش خالد بن الوليد" المبايع "لتنظيم الدولة الإسلامية/داعش" غربي درعا.

ونص الاتفاق أيضاً على عودة عمل الدوائر الرسمية والموظفين ورفع علم الحكومة السورية وتعمل تحت سيطرة القوات النظامية، في حين تبقى البلدة وتسييرها تحت سيطرة "الفيلق الخامس" الذي شكلته روسيا، بسبب عدم السماح للميليشيات الأجنبية دخول درعا، كذلك تضمن الاتفاق "السماح" للأهالي والفصائل العسكرية الرافضين للإتفاق إلى محافظة إدلب شمالي سوريا، وإجراء تسوية أوضاع للمطلوبين للقوات النظامية وإعطاء مهلة للمنشقين عنها المتخلفين عن الخدمة العسكرية الإلزامية مدة ستة أشهر للالتحاق بها.

والفصائل التي وقعت على الاتفاق هي "قوات شباب السنة" بقيادة أحمد العودة في مناطق نفوذها الممتد من حدود محافظة السويداء وحتى معبر نصيب، وفصائل "غرفة عمليات البنيان المرصوص" في مناطقها الممتدة من معبر نصيب وحتى قرية خراب الشحم، و"جيش الثورة" في مناطقه الممتدة من خراب الشحم إلى مدينة نوى، بينما لم توقع الفصائل المسيطرة على شمالي غربي درعا الممتد من مدينة نوى إلى منطقة "مثلث الموت" وحدود الجولان على الاتفاق.

الجمهورية العربية السورية
الجيش السوري الحر
العمليات المركزية في الجنوب

غرف عمليات: توحيد الصفوف، رصّ الصفوف، البنيان المرصوص، صدّ الغزاة
بذلت وسعها حقنا للدماء وطلبا للحرية والكرامة

بعد ما يسمى بالمفاوضات، وعلى وقع لغة القتل وسفك الدماء، أمكن غرف العمليات الأربع الاتفاق على رؤية للحل في الجنوب السوري ضمن نطاق عملها، تقي البلاد القتل والتشريد بعد أن دمرت البيوت فوق رؤوس ساكنيها وعجن رغيف الخبز بالدماء الطاهرة، قدم فيها الثوار من دمائهم وأرواح أبنائهم ما عجز العالم كله عن رؤيته وسماعه بل وحتى القلق لأجله، شعوبا وحكومات ...

أمام ذلك كان لا بدّ من الاتفاق لوقف نزيف الجنوب المتدفق كرامة وحرية شموخا وعزا، بعد تعهد الجانب الروسي بضمان الاتفاق، مطالبا بالبدء بتسليم السلاح الثقيل والمتوسط بصورة تدريجية، على أن تعود قوى الجيش إلى مناطق ما قبل الهجمة على الجنوب، مع التأكيد الجازم بعدم دخول قوى الجيش والأمن والميليشيات (الطائفية) متعددة الجنسيات إلى القرى والبلدات، والبدء بعودة الأهالي المهجرين والمشردين إلى قراهم وبلداتهم، والإسراع بعودة المؤسسات المدنية للعمل، وفتح الطرق أمام الحركة الاقتصادية والتنقلات المدنية، مع الوعد بتطبيق اتفاق أستانا بما يتعلق بملف المعتقلين والمخطوفين والمسارعة لإطلاق سراحهم، ثمّ تسوية أوضاع المنشقين بما يضمن سلامة وعدم ملاحقة أيّ منهم (مهما كانت صفته)، مع فتح طريق الخروج لمن يرغب بالهجرة إلى إدلب.

وإنّ قوى الثورة إذ تعتبر هذه الخطوات بمثابة خارطة طريق وتسوية للوضع الراهن لحين إيجاد حلّ شامل على مستوى سوريا، فإنها تطالب برعاية أممية لتثبيت هذا الاتفاق ومتابعة تنفيذ بنوده بما يضمن سلامة أهلنا وصون حقوقهم في عالم يحق فيه لمن يمتلك السلاح القاتل أن يستخدمه لفرض ما يريد، ذاك عالم أديانه وأخلاقه ومعارفه وعلومه كلها عبث

غرفة العمليات المركزية في الجنوب
المكتب الإعلامي
6 تموز 2018 | ٢٢ شوال ١٤٣٩

صورة تُظهر نسخة عن الاتفاق الذي تمّ توقيعه بين فصائل الجنوب والجانب السوري/الروسي.

[1] وهو الطريق الوحيد الذي يصل ريفي محافظة درعا الشرقي والغربي ببعضهما كما يصل بلدة نصيب بمحافظة السويداء.

وكانت القوات النظامية السورية وحلفائها بدأت عملية عسكرية في محافظة درعا في 15 حزيران/يوليو 2018 وقتل منذ بدأتها عشرات الأشخاص ونزح عشرات الآلاف باتجاه الحدود السورية مع الأردن وشريط الجولان المحتل، حيث أبدت الأمم المتحدة قلقاً على حياة أكثر من 320000 نازح، وسط رفض الأردن فتح حدودها أمام النازحين وسماحها بإدخال مساعدات بسيطة لهم، لتتمكن القوات النظامية لاحقا من السيطرة على كامل الشريط الحدودي مع الأردن، حيث سبق أن نشرت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أخبار وتقارير مفصلة حول الأحداث.